تمهيد

في عام 2015، عندما اعتمد 193 بلداً أكثر خطط التنمية طموحاً في التاريخ، تعهّدت هذه البلدان بتحقيق المساواة بين الجنسين، وعدم استثناء أحد. فالمساواة بين الجنسين ركيزة أساسية من ركائز خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وإنني فخورة بتقديم التقرير العربي الأول لفجوة النوع الاجتماعي في المنطقة العربية، والذي يركّز على المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة. وهذا التقرير يصدر في لحظة حسّاسة، إذ إنّ النقاش حول تحقيق التنمية المستدامة للجميع في المنطقة العربية يزداد زخماً، في ضوء الحاجة إلى إقامة مجتمعات أكثر شمولاً للجميع لتحويل عالمنا. وهو يقدّم أفكاراً ورؤى للمنطقة العربية لخلق ثقافة تنهض بالمساواة ين الجنسين، ويحدّد العقبات والتحديات التي تواجهها مجتمعاتنا على هذا المسار. وللبيانات قدرة على تسليط الضوء على القضايا المهمَلة، ودفع عجلة التغيير على مستوى السياسات، وزيادة المساءلة في سبيل إعمال الحقوق. ولا شكّ عندي أنّها قادرة على دفع النقاش الحالي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى الأمام، وقادرة على دعمه بالأدلة.

ويبحث التقرير في حالة المساواة بين الجنسين في 22 بلداً عربياً، من خلال مؤشرات النوع الاجتماعي المرتبطة بالمواضيع التي تشكّل جوهر أهداف التنمية المستدامة. وهو فريد من نوعه. فهو يتضمن مؤشرات النوع الاجتماعي ذات الأولوية بالنسبة للمنطقة، وهي مؤشرات كمية ونوعية، وذلك للمساعدة في تسريع التقدم في السياسات والقوانين على المستوى القُطري، ولرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويكشف التقرير أنّ فجوات صارخة في النوع الاجتماعي ما برحت تشوب المجالات الرئيسية، على الرغم من المكاسب التي حققتها البلدان العربية على مر السنين. ويبيّن التقرير أيضاً أنه على الرغم من أن عدة بلدان قطعت أشواطاً كبيرة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، فلا يزال من الضروري عبور «الميل الأخير» قبل أن تنعم الفتيات والنساء بالمساواة الكاملة مع الرجل وتحقيق حقوقهنّ.

ويكشف التقرير عن فجوة في إنتاج العديد من مؤشرات النوع الاجتماعي مردُّها إلى قصور البيانات المقدَّمة من الأسر والمأخوذة من السجلات الإدارية على السواء. إنّ الحاجة ملحّة إلى توطيد التعاون بين مكاتب الإحصاء الوطنية والوزارات المنتِجة للبيانات الإحصائية، لضمان إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي الحسنة الجودة، بهدف وضع سياسات للمساواة بين الجنسين تكون أكثر ارتكازاً على الأدلة. فعندما تُستثنى المرأة من البيانات الإحصائية، يصعب وضع سياسات تستجيب لاحتياجات المرأة والرجل على السواء. وفي السنوات المقبلة، ستواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) مؤازرة البلدان لإنتاج المزيد من مؤشرات النوع الاجتماعي وتلك المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وستستكشف مصادر أخرى للبيانات، منها البيانات الضخمة والبيانات غير التقليدية، لتقديم صورة أوفى عن الحالة الفعلية للفتيات والفتيان والنساء والرجال في المنطقة العربية.

أتمنى لكم أن تجدوا في هذا التقرير الإلهام والفائدة.

رولا دشتي،
الأمينة التنفيذية للإسكوا